

إلى السيد وزير العدل

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

: الموضوع شفوي - آني

سؤال

الاستراتيجية المعتمدة لنشر القضاة والموظفين على مختلف المحاكم
بالمملكة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

صادق مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 27 من صفر 1439 (16 نوفمبر 2017) على مشروع مرسوم رقم 2.17.688 بتغيير المرسوم رقم 2.74.498، الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1394 (16 يوليو 1974) تطبيقاً لأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.338 بتاريخ 24 من جمادى الآخرة 1394 (15 يوليو 1974) المتعلق بالتنظيم القاضي للمملكة، والذي بموجبه تم :

* إحداث محكمة استئناف جديدة؛

* ترقية 12 كزا قضائياً إلى محاكم ابتدائية؛

* إحداث محكمة ابتدائية جديدة؛

وبذلك، فقد ارتفع عدد محاكم الاستئناف إلى 22 بدلاً من 21 محكمة، كما ارتفع عدد المحاكم الابتدائية من 70 محكمة إلى 83 محكمة؛

وبقدر ما تُسجل في الفريق الاشتراكي هذه الخطوة الإيجابية التي نعتبرها أساسية لتقريب القضاء من المواطن، فإن إن إحداث هذه المحاكم، دون مصاحبة ذلك، بتوفير أعداد جديدة من القضاة والموظفين، سيؤدي حتماً إلى نقل مجموعة منهم من محاكمهم الأصلية إلى المحاكم التي تم إحداثها، وهو ما سيؤثر بدون شك على المردودية العامة أمام التخفيض من عدد القضاة والموظفين من المحاكم التي سيتم نقل بعض قضاتها وموظفيها إلى المحاكم الجديدة .

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم :

- ما هي التدابير الاستعجالية التي ستتخذها الوزارة في لمواجهة هذه الحالة؟
- وما هي الاستراتيجية العامة للوزارة لنشر القضاة والموظفين على مختلف المحاكم بالمملكة؟

